# الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها

للأستاذ محمد الناصري

## تقديم

صدر كتاب الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها في طبعة ثانية عن وزارة الثقافة فبراير 2003 في إطار احتفال الوزارة بالسنة الدولية للجبال حيث عملت الوزارة على ترجمة وإعادة نشر الدراسة التي أعدها الجغرافي المغربي محمد الناصري مطلع التسعينيات لصالح اليونسكو صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت عنوان

Naciri, M. (1995) «*L'aménagement et le développement des montagnes au Maroc*», Projet MOR/88/PO9; Ministère de l'Environnement.

يعتبر الأستاذ محمد الناصري من أبرز الجغرافيين المغاربة، حيث أشرف على إنجاز العديد من البحوث والدراسات حول المجالات الريفية المغربية عامة والمناطق الجبلية خاصة، في إطار شعبة "التنمية الريفية" بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط وله عدد من المنشورات[1].

يتكون كتاب "الجبال المغربية، مركزيتها، هامشيتها ، تنميتها" من 272 صفحة من الحجم المتوسط، يضم مقدمة خاصة بالطبعة العربية لوزارة الثقافة، وتقديما لمضمون الكتاب، تليه خمسة فصول ثم قسم خاص بالبيبلوغرافيا، وعُزز متن الكتاب برصيد وثائقي غني من الخرائط والصور والبيانات الإحصائية.

تتناول فصول الكتاب التي أعاد الأستاذ الناصري عنونتها، لأسباب ربطها بالمقروئية، خمسة فصول رئيسية:

الفصل الأول عُنون في الطبعة الأولى "أصالة المجال الجبلي" وتُرجم ب "أصالة الجبل في المغرب تشخيص وتطور وأفاق".

[1] Naciri, M. (1977), « Pouvoir de commandement ; espace rural et modernisation au Maroc » in *: Etat, pouvoir et espace dans le Tiers-monde.* Sous la Direction de C. Bataillon IEDES. Paris. éd. PUF. pp. 65-83.
Naciri, M. , (1985), « L'aménagement de l'espace territorial au Maroc : lieux d'autonomie et centralisation étatique ». in : *Etat ; territoires et terroirs au Maghreb*. Sous la Direction de P. R. Baduel ; Paris. Edition du CNRS. pp. 225-242.
Naciri, M., (1997), « Les montagnes marocaines : de la centralité à la marginalisation. Réflexion sur une réinsertion des massifs montagneux dans l'espace national ». in : *Les zones défavorisées méditerranéennes*. Roux, B. et Guerraoui, D. pp. 51-69.

الفصل الثاني المعنون في الوثيقة الأصلية "جبال معرضة للتدهور"، تُرجم إلى "هل الأنظمة الجبلية مهددة بالتصحر؟"

الفصل الثالث المعنون أصلا "صدى فقدان التوازنات الجبلية" أصبح: "اختلالات بيئية، ظروف عيش هشة وتدفقات هجروية وقضايا المنهج".

الفصل الرابع والمعنون أصلا "ضيق القاعدة المنتجة" أصبح عنوانه " أي بديل لتقلص موارد الجبل، تدخلات تقنية، بنيات تحتية و تنظيم بشري".

الفصل الخامس المعنون " بدائل التطور" ترجم عنوانه إلى "مراحل ظروف وطرق إعادة إدماج الجبال في صيرورة التنمية المستديمة".

ويلاحظ من خلال مقارنة العناوين الأصلية بالعناوين الجديدة أن الأولى كانت محملة بأحكام جريئة وواضحة عكس العناوين الجديدة التي يغلب عليها طابع التعميم والتعويم.

**الفصل الأول**

يقع الفصل الأول من الكتاب في 34 صفحة (19 و 53 ص)، يستهله الأستاذ الناصري بخريطة تبرز الوحدات الجبلية الكبرى بالبلاد ثم يتبعها بخريطة تبرز 7 تقسيمات جهوية للمجالات الجبلية بالمغرب وهي من الشمال إلى الجنوب : الريف، ومقدمة الريف، والهضبة الوسطى، والأطلس المتوسط، والأطلس الكبير الشرقي، والأطلس الكبير الغربي، والأطلس الصغير.

يقدم الأستاذ الناصري في هذا الفصل صورة عامة عن الجبال المغربية، مميزاتها وأهميتها مقارنة مع باقي الجبال الإفريقية ويقسمها إلى ثلاثة مجالات بيئية متفردة هي:

- المجموعة الريفية الغنية بالمياه، الفقيرة من حيث التربة.
- المجموعة الجبلية المتميزة بنمط الترحال والمكونة من الأطلس المتوسط والأطلس الكبير الأوسط.
- المجموعة المتميزة بالاستقرار البشري والمتكونة من الأطلس الكبير الغربي والأطلس الصغير.

كما يتناول هذا الفصل المكانة المركزية للجبال في تاريخ الأنظمة السياسية بالمغرب، حيث ساهمت في إبراز الهوية المغربية وكونت معقلا للانبعاث الديموغرافي والثقافي والاقتصادي والسياسي، لكن هذه المركزية التاريخية تراجعت خلال القرن العشرين تحت تأثير الاستعمار الأجنبي، كما تراجعت الأبعاد المتوسطية والصحراوية للمغرب لصالح هيمنة البعد الاطلنتي حيث ركزت الحماية على حصر السكان ومراقبة تحركاتهم.

تعكس هذه السياسة ثلاثة مظاهر :

- سيادة الخطاب الكولونيالي القائم على تقسيم البلاد إلى "مغرب نافع ومغرب غير نافع" على حساب الأصوات القائلة بتقسيم المغرب إلى مجالات استعمار التعمير ومجالات استعمار التأطير.
- تحكم الهاجس الأمني في تقسيم الجبال المغربية إلى مناطق جبلية غير آمنة، ومناطق تكون مراكز للقيادة العسكرية.
- سعي الإدارة الفرنسية إلى عزل سكان الجبل عن سكان السهل وتوظيف هؤلاء ضد الحركة السياسية الناشئة في السهول.

ويرى صاحب الكتاب أن هذه السياسة نتجت عنها حصيلة يمكن تلخيصها في ارتباط السكان ببيئتهم رغم أهمية التكلفة المتمثلة في الحرمان من التجهيزات السوسيواقتصادية والبنيات التحتية، حيث فقدت الجبال مكانتها المركزية في البلاد وصارت معزولة عن التحولات التي شهدها المغرب.

ورغم هذه الحصيلة السلبية فقد ساهمت الجبال في إعادة إعمار السهول المغربية، حيث تم رصد تدفقات سكانية نحو السهول بينما تدهورت الكثافات ابتداء من ق 16.

**الفصل الثاني**

الفصل الثاني من الكتاب عُنوانه "هل الأنظمة البيئية الجبلية مهددة بالتصحر؟" ويشغل 99 صفحة. قسم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين: تناول أولهما موضوع التباينات المجالية للتدهور، وعرض ثانيهما أشكال التدهور مع الإقرار بصعوبة التمييز بين ما هو ناتج عن تأثير الظروف الطبيعية وما هو ناتج عن مسؤولية الأفعال البشرية.

استهل المؤلف هذا الفصل بمدخل خصص لدراسة دورالظروف الطبيعية في تدهور الجبال المغربية مذكرا بنسبية القول بأن الجبال المغربية تعتبر حاجزا أمام التأثيرات الصحراوية القاحلة، حيث تكمن العوامل المتحكمة في توزيع التساقطات في : العلو، وخطوط العرض، والمسافة عن البحر، و توجه المنحدرات وأن الجبال الرطبة تختزل في بقع صغيرة معزولة ومفصولة، علما أن الإنسان بتدخلاته قد يحافظ على الأنظمة الجبلية أو العكس مما يحدث أشكالا متنوعة من التطور تحتاج إلى دراسات معمقة لتصنيفها، ويقترح ثلاثة أصناف من المجالات حسب درجة التدهور:

- مجال الدير ويطلق على « مناطق الاتصال بين الجبل والسهل» وتتفاوت في إمكانيتها الطبيعية وحمولاتها الديموغرافية وأشكال تدهورها حيث يشهد دير الأطلس أشكال اختلال أكثر حدة من المجالات الأخرى.
- الكتل العليا والمجالات المحيطة بها، وهي أكثر ملاءمة للاستقرار البشري والنباتي لكنها تتعرض لفترات أمطار عنيفة أو ثلوج أو جفاف وتعاقب البرد والحرارة والتعرية العنيفة.

يساهم العامل البشري بدوره في تدهور هذه الأوساط، حيث بينت الدراسات التي قام مشروع إعداد وتنمية المناطق الجبلية للأطلس الكبير المركزي وجود علاقة بين الكثافة السكانية وأهمية تدهور الموارد الغابوية والترابية، رغم صعوبة إثبات الترابطات بين المتغيرين.

إن ما توصل إليه "جون دريش" بأن كثافة التعرية في الأطلس الكبير الغربي يعود إلى مجاورته للهوامش الجافة ينفيه نموذج الريف، حيث تعمل قوة التساقطات على تنامي أشكال التدهور تحت تأثير القاعدة الصخرية وقوة الانحدار. ومن خلال المثالين يعمم المؤلف استنتاجه: "أن الجبال المغربية تعرف تمايزا محليا على شكل جزر صغيرة ذات بنيات وسلوكات مختلفة".

الهوامش الجبلية الشبه القاحلة والقاحلة:

تعرف الهوامش الواقعة في الجنوب الغربي للأطلس الصغير والمنحدرات الجنوبية والشرقية للسلاسل الأطلسية تأثيرات مختلفة تغلب عليها سمة القحولة مما يفضي إلى تهميش مجالي الجبال الرعوية والجبال المستقرة.

الجبال الرعوية وخصوصا الأطلسان الكبير والمتوسط اللذان يتميزان بكثافة سكانية ضعيفة نسبيا ورغم ذلك يشتد التنافس بين القبائل من أجل الوصول إلى المجالات الايكولوجية المتباينة (الماء للمزروعات والغابة للخشب والمراعي العليا للقطيع)، وتعتبر الصراعات التاريخية بين قبائل أيت عطا وأيت سدارت وأيت يفلمان نموذجا لهذه الدينامية رغم ضعف الكثافات مما أنهك البيئة وعرضها للإتلاف .

أما الجبال ذات الساكنة القروية المستقرة والكثيفة خاصة الأطلس الصغير والريف الشرقي فتسجل أعلى الكثافات في البلاد رغم الاكراهات الطبيعية الكبرى مما دفع إلى هجرة قوية تفرغ المجال وتهدد استمرارأشكال الحماية التي أبدعها سكان هذه المجالات ( المدرجات ...)

إن دراسة الحالات التي قدمها المؤلف تبين أن التدهور لا يرتبط دائما بالاستيطان كما قد نتصور بل تختلف السلوكات حسب العشائر. فالتنافس على المراعي مثلا يعد أهم محرك لتدهورها، حيث تستحوذ العناصر الأكثر نفوذا على مساحات مهمة وتحولها إلى أراضي زراعية مما يؤثر سلبا على حركة الانتجاع وعلى التضامن الجماعي وينشط حركة النزوح والسلوكات العدوانية ضد الموارد.

في ظل هذا الوضع يتعرض الإعداد الغابوي لصعوبات أهمها شكل التعامل مع الجبل وسكانه وحاجياتهم من الحطب والمراعي مما يفسر فشل الكثير من مشاريع التهيئة رغم تراجع هذه الحاجيات بتنامي اللجوء إلى الغاز والأعلاف الاصطناعية.

إضافة إلى تدهور الغابة، يعرف الجبل المغربي أيضا تدهور تنوعه البيولوجي حيث تعرضت الأعشاب العطرية والطبية المتنوعة جدا لاستغلال كثيف خاصة مع ارتفاع الطلب والأسعار وتعرض الوحيش للإتلاف.

يخلص المؤلف إلى اعتبار العجز في معرفة المجالات الجبلية أهم سبب في تدهورها ودليلا ملموسا على المكانة الهامشية التي تحتلها في متخيلنا وفي انشغالاتنا.

**الفصل الثالث:**

اختار المؤلف لهذا الفصل عنونا مركبا يحوي ثلاثة مداخل : "اختلالات بيئية ، ظروف عيش هشة، وتدفقات الهجرة قضايا المجتمع"، واستهله بالتعريف بمختلف المقاربات المنهجية المتبعة في دراسة الروابط بين الاختلالات التي تصيب الجبال والمتجلية في الضغط البشري والتدهور الناتج عن ذلك، حيث تمت مقاربة الظاهرة عن طريق مقاربات مونوغرافية، وهي مقاربات قلما تنطلق من البيئة لتقييم أثرها على ظروف عيش السكان، ومن ثم وجب اعتماد أمثلة متعددة لوضعيات متباينة قصد دراسة علاقة السكان بالتدهور، وقد تبين للمؤلف أن الأوضاع تختلف من مكان إلى آخر. فجبال الأطلس الصغير بقحولتها وكثافة هجرة سكانها أصبحت مسرحا لتعمير رفيع بفعل الواردات الخارجية لكنها فقدت المعارف الفلاحية التي كانت تزخر بها، بينما ظهر الفقر والغنى معا في الريف نتيجة الاعتماد على زراعة القنب الهندي والهجرة والتهريب.

لقد كشفت الحالات التي اشتغل عليها المؤلف في هذا الفصل أن تجليات التهميش تختلف حسب عوامل عديدة، كدرجة العزلة وطبيعة النظام الزراعي، ومكانة المضاربات الموجهة للسوق وكثافة السكان، وعليه يكون من الأفيد القيام بتشخيصات نوعية لكل وضعية من أجل تحديد القطاعات الإستراتيجية المناسبة.

**الفصل الرابع :**

يقع الفصل الرابع في 18 صفحة وعُنوانه "أي بديل لتقلص موارد الجبل : تدخل تقني، بنيات تحتية وتنظيم بشري". قسم الباحث هذا الفصل إلى قسمين؛ تناول في القسم الأول أنماط تقلص موارد الجبل (الاجتثاث، انجراف التربة، الفيضانات، الرعي الجائر...) وانتقل في القسم الثاني لتناول محاولات محاربة التدهور (خلق محميات، تشجير...) ملاحظا أن هذه التدخلات تتخذ في جلها طابعا تقنيا لا يراعي تواجد السكان داخل الغابة ولا حاجياتهم من الخشب والفحم وحاجيات ماشيتهم. ويتخذ تدهور الموارد خمسة أشكال وهي :

1. إتلاف موارد الأراضي الغابوية بفعل الفيضانات وانجراف الأتربة وتحطيم المدرجات والسواقي وردم المجاري.
2. فقدان الموارد المائية بفقدان التربة قدرتها على الاحتفاظ بها مما يؤثر سلبا على المنشآت المقامة على الأودية

3. تراجع إمكانات توفير العشب و خشب العمل و خشب النار.

4. تهديد الحيوانات البرية المحمية للمزروعات.

5. عدم استقرار مداخيل الفلاحين (تقلب الأثمنة، مشاكل النقل، مشاكل التخزين...)

ورغم ما تبذله الدولة من مجهودات فإن تدخلاتها تظل تقنية تتجه إلى معالجة نتائج ظواهر التعرية أكثر مما تتجه إلى معالجة عميقة لأسباب التدهور.

وسجل المؤلف على هذه التدخلات مجموعة من المؤاخذات أهمها التعامل مع الغابة بمنطق الغابة الأوروبية الخالية من السكان، والاستحواذ على الأرض دون اعتبار الجماعات البشرية المستوطنة لها مما يؤجج حالة الصراع بين السكان والسلطة المتدخلة، أضف إلى ذلك ما تعاني منه هذه المجالات من نقص في التجهيزات السوسيواقتصادية. فالتجهيزات المقامة بالمناطق الجبلية، إذا استثنينا التجهيزات الصغيرة الهيدروفلاحية، على سبيل المثال تخدم مصالح السهول أكثر ما تراعي حاجيات سكان الجبال أنفسهم.

**الفصل الخامس:**

يقع الفصل الخامس في 32 صفحة، وعُنوانه "مراحل ظروف وطرق إعادة إدماج الجبال في صيرورة التنمية المستديمة". ركز هذا الفصل بالأساس على عمق التباين بين المجالات الجبلية مما جعل من مسألة التدخل والتنمية أمرا معقدا زاد في تعميق الفوارق بينها وبين السهول التي اجتذبت مشاريع الري الكبرى والمدن التي استأثرت باهتمام السلطات. جلب هذا الوضع تدخلات قطاعية محدودة من أهمها: مشروع التنمية الاقتصادية القروية للريف الغربي، ومشروع تنمية الأطلس الكبير، ومشروع تنمية الأطلس المتوسط لكنها اتسمت أساسا بسيطرة الطابع التقني عليها.

حاولت الدولة تجاوز هذه الوضعية التجزيئية تدريجيا ابتداء من 1976 (الميثاق الجماعي) عبر التقطيع الجهوي والتقسيمات الإدارية رغم ضعف التأطير وعدم مراعاة الخصوصيات الإيكولوجية المحلية، حيث انطلق التفكير في الجبال من الرغبة في حماية حقينة السدود وضمان الموارد المائية والكهرباء للسهول والمدن قبل أن يتحول هذا الهاجس إلى تفكير شمولي يستحضر الانشغالات الإيكولوجية ومشكل العلاقة بين تدهور البيئة والثقل البشري وحاجيات السكان الاقتصادية والثقافية.

انتقل المؤلف، بعد تقديم مراحل تطور مقاربة الدولة للمجالات الجبلية منذ الاستقلال، إلى تقديم معالم التنمية المستقبلية للمجالات الجبلية بالتركيز على:

- مركزية الجبل في الاستراتيجيات الموضوعة لتنمية الموارد الهيدروليكية،
- تأهيل التراث الجبلي بأشكاله المادية واللامادية والايكولوجية والثقافية،

- تشجيع الفلاحة الجبلية لتوفير مداخيل تضمن الانتقال من الممارسات المسببة لتدهور البيئة إلى السلوكيات الحامية لها،
- تثمين الدور الذي يقوم به السكان في المحافظة على الثروات الجبلية.

ويعتقد المؤلف أن هذه الأهداف لن تتحقق دون الاهتمام بالإنسان وتنمية موارده الاقتصادية. ففك العزلة عن المجال الجبلي وذويه يقتضي تيسير تقوية الارتباط بين المدينة والجبل وتعزيز تنافسية هذا الأخير، وهذا بدوره يستدعي:

- استحضار التمثلات المجالية المتنوعة عند السكان، فعلاقات الصراع أو التضامن بين الجماعات الجبلية تحدد المستويات المجالية المختلفة خاصة منها الدوار،
- اعتبار البعد الزمني الملائم للوحدات الجبلية لأن البرمجة الزمنية الصارمة لا تلائم الساكنة الجبلية،
- تطوير تقنية إشراك السكان في بناء سلاسل الأعمال المزمع تنفيذها،
- التشخيص الدقيق للمكونات البشرية ومجالاتها،
- المحافظة وتنمية حس المبادرة لدى السكان.

ويقترح المؤلف لتمويل هذه التدخلات مجموعة من الأفكار الجديدة مثل إقرار تضامن الجماعة الوطنية على غرار المجهود الوطني الموجه للصحراء، وفرض تحصيل نصيب من ثمن المياه والكهرباء لصالح صندوق من أجل تنمية وتجهيز الجبل وفرض ضريبة على الليالي السياحية، واستثمار عائدات الغابة في المحافظة عليها.

ختم المؤلف كتابه بالتأكيد على أن مجتمع الجبال في المغرب لا تنقصه الحيوية والإبداع مما يفرض، في التعامل معه، الانتقال من منطق الإعانة إلى منطق الإنصات وتحرير المبادرات الخاصة. فتأهيل الجبل يقتضي إشراك السكان واعتبارهم فاعلين إيجابيين وتوفر الإرادة والعزم السياسيين.

**البيبلوغرافيا**

أدرج المؤلف في كتابه ثمانية مراجع باللغة العربية ومائة وثمانية وأربعين عنوانا باللغات الأجنبية، وهي قائمة غنية وذات قيمة عالية بالنسبة لكل باحث يصبو إلى معرفة الجبال المغربية وإشكاليات تنميتها.

أحمد أگنتيف
جامعة ابن زهر